تقارير ندوات قرطبة

ترقية المساهمة السياسية البناءة للأحزاب السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية في المنطقة العربية

15 مارس 2013

الكاتب | د. الأخضر غطاس

FONDATION CORDOUE DE GENÈVE
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - مؤسسة قرطبة بجنيف

© مؤسسة قرطبة بجنيف، مارس 2013

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

ترقية المساهمة السياسية البناءة للأحزاب السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية في المنطقة العربية

15 مارس 2013

الكاتب: د. الأخضر غطاس

تصميم: أمين لخضر

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بالعربية والانجليزية في موقع مؤسسة قرطبة على الانترنيت.
الآراء الواردة في تقارير ندوات قرطبة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر فريق مؤسسة قرطبة.
تقارير ندوات قرطبة هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف، يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2013

ملخص تـنفيذي

بناء على نتائج وتوصيات دورة تونس1 حول ترقية المشاركة السياسية البناءة للأحزاب والحركات السياسية الدينية في المنطقة العربية، عقدت مؤسسة قرطبة دورة ثانية بإسطنبول بين 11 – 14 مارس 2013، في إطار برنامج نواة (شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول)[2]. وكانت دورة تونس أظهرت بأن هنالك توجه لدى التيار السلفي في العالم العربي وليس فقط في بلدان "الربيع العربي" نحو المشاركة السياسية. غير أن المجموعات السلفية التي شاركت في الدورة تقر بأنها تفتقر إلى التجربة السياسية الضرورية والمهارات التنظيمية الكفيلة بتمكينها من رفع تحديات الحياة السياسية ودعم تحوّلها من الدعوة إلى السياسة. كما تقر أيضا بتنوع الحركة السلفية في حد ذاتها، وهو ما لا يمكن النظر إليه كعقيدة واحدة بل كطيف من الأفكار ينطوي على مذاهب فرعية متعددة بما فيها الجماعات الراديكالية العنيفة. كما وافق المشاركون على أن هذه الأخيرة تشكل خطرا على التحول السياسي في المنطقة العربية؛ من منظور أن الأعمال الراديكالية قد تؤدي إلى توفير الحجج والمبررات للدعوات الرامية إلى عسكرة الشؤون العامة، أو حتى الدفع بالعودة إلى الدكتاتورية. وعلية تعتبر ترقية المشاركة السياسية للمجموعات السلفية التي ترغب في دخول المعترك السياسي حاسمة لإنجاح التحول الديموقراطي في المنطقة. فضلا عن ذلك، تبدي المجموعات السلفية رغبة واستعدادا للعب دور فاعل في ترقية السلام.

على هذه الخلفية توسعت ورشة اسطنبول لتضم 12 حزبا وحركة من ستة بلدان مختلفة، من الرباط (المغرب) إلى صنعاء (اليمن). كما ضمت الورشة خبراء وأكاديميين من المنطقة العربية وكذا سياسيين إنجيليين وبروتستانت من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبانعقادها في إطار قواعد المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاثام هاوس"، توخت الورشة تعميق مسار تبادل التجارب ما بين السلفيين[3]. وبالنظر إلى الاستقطاب الحاد بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية والعلمانيين التي ترتبت على مساري الانتخابات وإعداد الدستور في المنطقة العربية، هدفت الورشة إلى التطرق لمبدأ بناء التحالفات كآلية لتبديد الاستقطاب أو - على الأقل - للحد منه. واستدعى ذلك تحسيس المجموعات السلفية بشأن تحديات الحياة السياسية، لاسيما بناء هوية الحزب السياسية، وتنظيم هياكل الحزب والتعامل مع "الآخر الأكثر بعدا"[4].

وتمحورت النقاشات خلال الورشة حول ستة محاور موضوعاتية: المهارات التنظيمية، تجارب بناء التحالفات السلفية، تحديات الساحة السياسية وكيفية التعامل معها، وكذا الاستقطاب وبناء التحالفات. وقد أثريت النقاشات من خلال حوار مفتوح مع المشاركين غير السلفيين الذين شاطروا تحليلاتهم وأفكارهم لاسيما كيفية نظر الجماعات غير السلفية في المنطقة للمشاركة السياسية السلفية. كما شاطر المشاركون الغربيون الدروس المستخلصة من مشاركة أحزابهم السياسية وتجربة الانتقال من الدعوة إلى السياسة. عقب المناقشات بين المشاركين السلفيين وغيرهم، أجريت أنشطة عصف ذهني في أفواج مصغرة قطرية طلب فيها من المشاركين التفكير في مسألة بناء التحالفات لنزع فتيل الاستقطاب. كما تم القيام بنشاط مماثل حول مسألة مبادرات ترقية السلام الممكنة في المنطقة.

---

1 أنظر الملخص على هذا الرابط: http://cordoue.ch/nawat/constructive-political-participation/item/236-september-2012-meeting

2 يركز برنامج نواة على تعزيز قدرات وآليات تحويل الخلافات السياسية العنيفة أو التي يحتمل أن تكون عنيفة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط و/أو إدماج المسلمين في الغرب. تتمثل أهدافه في تطوير فهم جماعي مشترك للرهانات، والفاعلين وكيفية التعامل مع المشاكل المحددة، من أجل الإسهام في تعزيز قدرات الفاعلين في عملية تحويل الخلاف، بغية التنسيق لخلق شبكة تعمل كـ "فضاء للوساطة" والمساهمة في مبادرات تحويل الخلاف التي تعالج خلافات معينة وتعزيز المواطنة.

3 أضحى هذا الهدف ذا أهمية أكبر بعد ورشة تونس بالنظر إلى السياق السياسي، الذي شهد مشاركة متزايدة للأحزاب السلفية في الانتخابات.

4 تحيل عبارة "الآخر الأكثر بعدا" في هذا التقرير إلى ثلاث فئات من الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة الذين لا ينتمون للإيديولوجيا السلفية. يتمثل هؤلاء في الشريحة غير السلفية من عامة المجتمع التي ترغب الأحزاب السياسية السلفية في الظفر بأصواتها. ثانيا الأحزاب السياسية غير السلفية (مثل العلمانيين، الاشتراكيين، اللبراليين/ وحتى الإسلاميين أي الإخوان المسلمين)، والذين يعدون بمثابة خصوم سياسيين للجماعات السلفية. ثالثا، الجماعات العنيفة ذات المرجعية السلفية ممن يرفضون المشاركة السياسية.

محتويات التقرير

ملخص تـنفيذي _____ 2

محتويات التقرير _____ 3

1. مقدمة _____ 4

2. لمحة عن تجارب الأحزاب والحركات السياسية السلفية _____ 4

3. تحديات الدخول في الحياة السياسية _____ 7

4. تجارب السلفيين في بناء التحالفات _____ 8

5. كيفية التعامل مع تحديات الحياة السياسية _____ 9

6. كيف تنظر الجماعات غير السلفية في المنطقة للمشاركة السياسية السلفية _____ 10

7. نظرة المشاركين الغربيين لمشاركة السلفيين سياسيا _____ 11

8. أنشطة الأفواج المصغرة _____ 12

9. ترقية السلام _____ 13

10. الخاتمة _____ 14

1. مقدمة

على إثر النجاح الذي سجلته الدورة الأولى المنعقدة بتونس بين 10- 13 سبتمبر 2012، والتي ضمت 19 مشاركا سلفيا يمثلون 9 بلدان من شمال أفريقيا (تونس، المغرب، مصر، وليبيا) والأحزاب والحركات "التشاركية"[5]، تم عقد دورة ثانية موسعة بإسطنبول بين 11- 14 مارس 2013.

وقد تم تنظيم الورشتين في إطار برنامج نواة (شمال أفريقيا وغرب آسيا في حالة تحوّل) الذي تديره مؤسسة قرطبة بجنيف، بالشراكة مع وزارة الخارجية للكنفدرالية السويسرية، والذي يركز على تعزيز القدرات والآليات التي تتوخى تحويل الخلافات العنيفة أو التي يحتمل أن تصبح عنيفة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو إدماج المسلمين في الغرب. وتتمثل أهداف البرنامج في تطوير فهم جماعي مشترك للرهانات، والفاعلين وكيفية التعامل مع المشاكل المحددة، من أجل الإسهام في تعزيز قدرات الفاعلين في عملية تحويل الخلاف، بغية التنسيق لخلق شبكة تعمل كـ"فضاء للوساطة" والمساهمة في مبادرات تحويل الخلاف التي تعالج خلافات معينة وتسهر على تعزيز المواطنة.

في حين ركزت دورة تونس على القضايا الأساسية المتمثلة في التحول من الدعوة إلى السياسة، وعلى تحديات هذا المسار[6]، هدفت دورة اسطنبول إلى ترقية المشاركة السياسية البناءة للأحزاب السياسية ذات البعد الديني مع توسيع المشروع جغرافيا ليشمل موريتانيا واليمن. وإذ عملت على تعزيز وترسيخ نتائج دورة تونس، ركزت دورة اسطنبول على ثلاث قضايا رئيسية. أولا، التحدي الذي تواجهه الأحزاب السلفية عند الولوج إلى الساحة السياسية. ثانيا، كيفية إعداد استراتيجيات سياسية وبناء تحالفات بغية التخفيف من الاستقطاب؟ وأخيرا، عالجت الورشة الدور المحتمل للأحزاب السلفية كفاعلة في ترقية السلم. وكانت مقاربة المسار ككل تهدف إلى إدراج التشكيلات السلفية "التشاركية" في العملية السياسية بنجاح. وبجعلها جزءًا لا يتجزأ من المسار الديموقراطي سيتم تعزيز الانتقال السياسي في المنطقة في حين يتم نزع المشروعية على الفاعلين المتطرفين.

وقد تميزت الستة أشهر التي عقبت اجتماع تونس باستقطاب حاد شهدته جميع بلدان الربيع العربي، تمثّلَ في المواجهات التي عرفتها مصر في نوفمبر 2012 أو اغتيال الزعيم اليساري التونسي شكري بلعيد في جانفي 2013. بجانب ذلك، خلق التدخل العسكري الفرنسي في مالي بؤرة توتر أخرى في المنطقة. وحسب السياق السياسي والاجتماعي، ارتأت مؤسسة قرطبة بجنيف من المهم والملائم مرافقة الإدماج البناء للفاعلين السلفيين في الدوائر السياسية ودعم تحولهم من الدعوة إلى الحاكمية.

يهدف هذا التقرير إلى نقل تبادل التجارب والعبر المستخلصة بين الأحزاب السياسية والحركات السلفية الجديدة في المنطقة العربية. ويتمفصل في ثلاثة أجزاء كبرى. يركز الجزء الأول منها على التبادل ما بين السلفيين، ومراجعة التطورات الأخيرة منذ دورة تونس، التي شهدتها تونس ومصر واليمن وليبيا والمغرب وموريتانيا. كما يتطرق أيضا إلى تجارب بناء التحالفات السلفية والتحديات التي واجهتها في التعامل مع "الآخر القريب" أو مع "الآخر الأكثر بعدا"[7]. أما الجزء الثاني من التقرير فيفحص نظرة الفاعلين غير السلفيين في المنطقة إلى المشاركة السياسية للجماعات السلفية، والنظرة الغربية لهذه المشاركة السياسية، وأخيرا، يقدم التقرير نتائج أنشطة العصف الذهني للأفواج المصغرة حول قضايا الاستقطاب وبناء التحالفات، وكذا مبادرات ترقية السلام المتضافرة المحتملة.

2. لمحة عن تجارب الأحزاب والحركات السياسية السلفية

لقد كانت الورشة المناسبة الأولى لقيادة الأحزاب والمجموعات السلفية التي تمثل مختلف الأحزاب عبر المنطقة، من المغرب إلى اليمن، للالتقاء بعد دورة تونس. حيث انعقدت في وقت يشهد استقطابا حادا لاسيما في تونس ومصر (انظر أسلفه). وقد بدأت ورشة اسطنبول باستعراض التطورات في كل من البلدان الممثلة في الاجتماع من أجل أن يستمع المشاركون إلى بعضهم البعض مباشرة، ويتبادلوا التجارب والدروس المستخلصة فيما يتعلق بموقف وسلوك كل مجموعة تجاه التطورات في المنطقة. تجدون أدناه ملخصا عن هذه المناقشات:

تونس

تحدث مشارك من تونس عن الاستقطاب الحاد ببين الاسلاميين والعلمانيين الذي يهيمن على الساحة السياسية التونسية. حيث تفاقمت هذه الوضعية بعد اغتيال القيادي السياسي اليساري شكري بلعيد في فبراير 2013 واعتقال نشطاء وشباب سلفيين بعد أحداث السفارة الأمريكية. وبعد عزوف الحكومة التونسية

5 الجماعات "التشاركية" هي التي تؤمن بالمشاركة السياسية وتنبذ العنف.

6 على سبيل المثال تم النظر في "التعامل مع الآخر".

7 انظر الهامش رقم 4 أعلاه.

عن إدانة المعتقلين السلفيين أو متابعتهم في المحاكم، أعلن هؤلاء دخولهم في إضراب عن الطعام. نتيجة لذلك، توفي اثنان من المعتقلين محدثين بذلك شقاقا داخل المعسكر السلفي في حد ذاته. ففي حين يعتقد بعض المشاركين السلفيين بوجود تدخل غربي في الشأن السياسي التونسي، يعتقد آخرون بوجود استفزاز ممنهج للتيار السلفي من قبل العلمانيين مثل قضية معرض الرسوم في أواخر 2012. فضلا عن وجود أشكال أخرى من الاستفزاز مثل حظر السفر إلى تونس على مشايخ سلفيين تمت دعوتهم للمشاركة في الأنشطة الثقافية التي تنظمها الجماعات السلفية. أدى هذا إلى الاستنتاج الشائع لدى المعسكر السلفي بأن "حكومة النهضة تحاول الوصول إلى إجماع مع العلمانيين باتخاذها من السلفيين عدوا". وعلى عكس مصر، يشكل الاستقطاب داخل معسكر الأحزاب الإسلامية "وضعية صعبة"، على حد تعبير مشارك تونسي. على الرغم من دعوة المشايخ السلفيين لأتباعهم للتحلي بضبط النفس وعدم الرد على الاستفزاز، إلا أن بعض الشباب السلفي المحاك خرج عن السيطرة.

مصر

تميزت الأشهر الأخيرة في مصر بـ "حالة من الإرباك لدى القيادة السياسية"، برأي أحد المشاركين المصريين. في غياب قواعد اللعبة بين الحكومة والمعارضة تحولت الوضعية إلى حالة من "المكابرة السياسية". وقد فاقم هذا السلوك السياسي من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، في حين أن الحكومة لم تتمكن من توفير أية حلول خارج الأطر الضيقة. إلى جانب ذلك، لا تملك المعارضة أي بديل آخر سوى معارضة الإسلاميين أو الرئيس مرسي. في هكذا سياق، يرى أحد الأحزاب السلفية القائمة بأن لهذه الأخيرة "دور استراتيجي ومؤثر" يمكن أن تضطلع به عوضا على أن تكون مجرد عنصر مكمل في المعسكر الإسلامي. وهو ما يشرح، من وجهة نظرهم، سبب تدخّلهم بعرضهم لاستراتيجية للخروج من الأزمة لما وصلت المواجهة بين الحكومة والمعارضة إلى أوجها. وقد انتقدت مبادرة الوساطة هذه من قِبل بعض الأحزاب المنضوية تحت المظلة الإسلامية، حسبما خلص إليه المشارك: "لا نشعر بأي حرج لكون مقترحاتنا السياسية تجلب لنا الانتقادات".

وترى مجموعة سلفية أخرى بأن القيادة السياسية في مصر تواجه تحديين: بالإضافة إلى التحدي الاقتصادي، تواجه تحدي الدخول في السياسة بعد عقود من الدعوة والعمل الخيري. وبناء عليه، فإما أن تأتي بأفكار مبتكرة جديدة أو أن تتبع نموذج الإخوان المسلمين. ولعل أهم درس يستخلص من التجربة السياسية هو أهمية الإجماع خلال مراحل الانتقال السياسي بغض النظر عن الأغلبية الانتخابية في سياق البيروقراطية المصرية ودور الدولة العميقة[8]. "يبدو أن حكومة الإخوان قد نسيت بأنه كان على المستعمر البريطاني مغادرة مصر بعد إضراب البيروقراطية" يشدد مشارك مصري[9] .

وقد حدّد هذا النقاش خطرين يمكن أن ينجما عن الاندماج الإسلامي في الساحة السياسية: أولا، دعوة الجيش للتدخل وثانيا، الخسارة المحتملة للقاعدة الشعبية للإسلاميين وخزّانهم البشري الذي يمكن أن يعقب انسحابهم الجماعي والسريع من الدعوة والعمل الخيري الميداني والنضال في الجامعات.

هذا وشدد النقاش الذي دار في مجموعة أخرى على دور الدولة العميقة في تغذية الاحتجاجات وغياب "رؤية واضحة" لدى الحكومة حول ما يعتبرونه بمثابة أسباب رئيسية لتعثر المسار الانتقالي في مصر. غير أنهم حددوا مشكل مصر على أنه "مشكل أمني وليس اقتصادي". وقرر هذا الفوج "دعم الرئاسة بغية ضمان استمرارية الشرعية"، في حين ترك الباب مفتوحا للحوار مع المعارضة.

كما شددت مجموعة سلفية رابعة على ضرورة احترام الإرادة الشعبية والشرعية مؤكدا على المبادئ الديموقراطية والحرية. ويرى هذا الفوج الخطر الأكبر يكمن في العودة إلى الدكتاتورية، إذا لم يستوعب الفاعلون وأصحاب المصلحة دروس الماضي. وعليه، جاء التأكيد بأنه على الأحزاب السلفية الوصول إلى فاعلين سياسيين آخرين والاستماع إليهم. وقد استند سلوك هذا الحزب السياسي السلفي على هذه المبادئ في لعب دور "متزن"،

8 على عكس ما هو شائع في العالم العربي، فإنّ مفهوم "الدولة العميقة" استُحدث من قِبل النخبة السياسية التركية وليس نتاجا للشؤون المصرية بعد انتفاضة 2011. تحيل الدولة العميقة إلى شبكة فضفاضة تتكون من مجموعة متنوعة من الضباط العسكريين والاستخباراتيين المؤثرين، والمسؤولين البيروقراطيين والمفكرين ورجال الأعمال ممن يتجاوزون الحكومات والعهدات الرئاسية ويعملون بالتشاور من أجل صون ما يعتقدون أنه من مبادئ المصالح القومية للدولة. يعود المفهوم لسنوات السبعينيات لكن أحدث ظهور للمصطلح في الشؤون التركية كان في قضية أرغينيكون، سردار كايا، "تأرجح "الدولة العميقة" التركية: قضية أرغينيكون"، إنسايت توركي، مجلد 11 7 رقم 2009/4، ص. 99-113. وعاد المصطلح في المنطقة العربية، بعد انتفاضات 2011، ليحيل إلى الفلول المؤثرة في الأنظمة القديمة التي خسرت السلطة والمزايا وتتهم بخلق الاضطرابات وعرقلة المسار الانتقالي.

9 كما شدد عليه أحد المشاركين، "مصر قائمة على جهاز بيروقراطي من الموظفين العموميين: ليس بطائفي ولا قبلي"

واضعا مصلحة الوطن والصالح العام فوق الاعتبارات الحزبية قصد بناء الثقة، كما شرح ذلك أحد المشاركين من مصر: "على الأحزاب الإسلامية والسلفية أن تعمل في تشاور من أجل منح رؤية مشتركة" يقول المشارك. وأخيرا، حذر الفوج من "وهم الإجماع" وشدد على ضرورة بذل جهود مباشرة من أجل "التعايش".

اليمن

شدد جميع المشاركين اليمنيين على أن الثورة التي أطاحت بعلي عبد الله صالح "لم تكتمل". وبحسبهم، فقد وضعت مبادرة الخليج اليمن تحت "الوصاية الدولية" وبات الحوار الوطني في مواجهة تحديات خارجية[10]. على وجه أخص، وعلى المستوى الداخلي، تعتبر عدم مشاركة الفاعل الجنوبي والمشاركة الرمزية للنظام القديم من الجماعة الحوثية عوامل تقوض الحوار، لاسيما بالنسبة للفاعلين الذين يعملون ضده في الميدان. على المستوى الخارجي، يشكل التدخل الأجنبي تحت مسمى "الحرب على الإرهاب" وتهريب الأسلحة من إيران إلى اليمن خطرا على جهود الحوار. وكردّ على هذا التحدي، شرح مشارك يمني بأنهم يدعمون الحوار وبأنهم قاموا بمبادرة لإنشاء لجان وساطة بين جميع الحركات السلفية اليمنية من أجل توحيدها.

ليبيا

تم تحديد التحديات الرئيسية الثلاثة التي تواجهها العملية الانتقالية في ليبيا على النحو الآتي: الأمن، وانعدام الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة/الثوار، وتنفيذ قانون العزل السياسي الذي يهدف إلى حظر المشاركة السياسية على جميع الكوادر المدنية والعسكرية السامية في النظام القديم للسنوات العشر القادمة. في حين أن الجانب الأمني يُردُّ جزئيا إلى الانتشار الواسع للأسلحة وتداولها غير المضبوط، فإن عدم الثقة بين الجماعات المسلحة والحكومة يتسبب في مزيد من الصعوبات في بناء مؤسسات الدولة، وخصوصا بناء جيش وطني. وعلى الرغم من وجود توافق عام في الآراء على غربلة الساحة السياسية ومنع كوادر النظام القديم من العمل في مؤسسات الدولة الجديدة، إلا أن هنالك خلاف عميق حول الجوانب التقنية لتنفيذ أحكام القانون. ويشكل الوضع الليبي معضلة ذات شقين للقيادة والمعارضة: العزل السياسي أمر ضروري ولكنه قد يؤدي إلى استثناء ثلاثة أرباع الليبيين من الحياة العامة، وقد يترتب عنه فقدان موظفين عموميين وكوادر من ذوي الخبرة. وعليه، قد يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستقطاب والاضطرابات. في موازاة ذلك، يشكل استمرار وجود مجموعات مسلحة خارج سيطرة الدولة عائقا خطيرا أمام سيادة الدولة في حين أن تفكيكها قد يؤدي، من ناحية أخرى، إلى مشكلة أمنية خطيرة في غياب جيش وطني قادر على حماية البلاد.

المغرب

أكد عالم دين مغربي على الأداء "المقبول" لحزب العدالة والتنمية، مشيرا إلى بعض "المكاسب" مثل الحرية والإصلاحات التي تحققت مؤخرا. ومع ذلك، شدد على "الممارسات التمييزية" ضد السلفيين، والتي يمكن أن تذهب إلى حد إقصائهم". وكمثال عن هذه الممارسات، جاء قرار السلطات بحظر ندوة عامة حول تاريخ السلفية في المغرب. يشهد المغرب "استقرارا سياسيا هشا"، وسيناريوهات ما بعد سقوط حكومة حزب العدالة والتنمية جارية بالفعل، يقول مشارك آخر. فالملكية والدولة العميقة تدعم الأحزاب السياسية العتيدة التي فقدت الدعم الشعبي وما تأخير الانتخابات المحلية إلا مظهر من مظاهر هذه الجهود. من ناحية أخرى، تدعم السلفية حكومة حزب العدالة والتنمية، الذي يساعد بدوره الحركة السلفية على التحرر من الضغوط التي تمارس عليها. حاليا توجد محاولة من قبل مجموعة سلفية لإنشاء حزب سياسي بالموازاة مع فتح نقاش عام حول قضية المعتقلين السلفيين، وتشجيع الأفكار السلفية المعتدلة في أوساط الشباب السلفي.

موريتانيا

تعاني السياسة الموريتانية من متلازمة الانقلابات المتعاقبة منذ الاستقلال في عام 1960. ومع ظهور انتفاضات "الربيع العربي"، حاولت المعارضة وضع ثقلها وراء حزب التواصل الإخواني في محاولة لإحداث "ربيع عربي" في موريتانيا. وتجلى ذلك عند انضمام أحد أكبر رجال الأعمال إلى المعارضة. لقد حولت الحرب في مالي الآن الأنظار إليها من حيث أنها تشكل تحديا كبيرا لكل من الدولة والحركة السلفية بمعنى أن الحرب أصبحت تدفع بالشباب السلفي إلى العنف. ومنذ حوالي سبع سنوات، عندما واجه النظام وضعا مماثلا على حدوده مع الجزائر، حاول التخفيف من هذه الحالة عن طريق الإفراج عن بعض قادة الحركة السلفية مع تشجيعهم على إنشاء حزب سياسي. وفي سياق التدخل في مالي، جرت الممارسة نفسها. ومع ذلك، تم رفض عرض النظام بسبب عدم استعداد الحركة السلفية، من بين

10 رابط صفحة الواب الرسمية لمؤتمر الحوار الوطني
http://www.ndc.ye/default.aspx

أسباب أخرى. حاليا، هناك نقاش مهم داخل الحركة السلفية في موريتانيا بشأن الرغبة في اتباع تجربة حزب النور في تأسيس حزب سياسي. ومن المتوقع، في المستقبل القريب، إنشاء حزب سلفي في موريتانيا من قِبل المقتنعين بضرورة المشاركة السياسية.

3. تحديات الدخول في الحياة السياسية

في حين فحص الجزء السابق من هذا التقرير التطورات في المنطقة وكذا الصعوبات التي تواجهها الجماعات السلفية في مواكبة سرعة وحجم التحديات المطروحة عند دخول معترك السياسة لأول مرة، يصف هذا الجزء التحديات الجديدة. وبالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها كل حزب في تصميم ورسم معالم هوية سياسية خاصة، يفحص هذا القسم التحدي المتمثل في اكتساب المهارات التنظيمية وتنفيذها داخل هياكل الحزب.

من المهم في البداية أن نؤكد على التنوع داخل الحركة السلفية نفسها، وهو ما انعكس في التبادل الذي دار بين المشاركين. ففي حين أن هناك توافق واسع بشأن عدم وجود تحديد واضح لماهية الفكر الإسلامي السياسي والاجتهاد الصادر عن الأحزاب السياسية السلفية التي ظهرت بعد الربيع العربي، إلا أن بعض المجموعات أصرت على تواجدها في السياسة منذ فترة طويلة[11]. وقال أحد المشاركين المغربيين بأن حتى عمر عبد الرحمن وأسامة بن لادن كانا مؤمنَين بالمشاركة السياسية ولكنهما تخليا عن الفكرة واعتنقا الجهادية لأنهما سرعان ما خلصا إلى أن العمل السياسي ليس جديرا بالاهتمام. ومع ذلك، هناك مسألة واحدة اتفق عليها جميع المشاركين: تحتاج الجماعات السلفية إلى بحوث عاجلة وشاملة بشأن إرساء الأسس النظرية والمفاهيمية الإسلامية لمشاركتها السياسية. وبرر المشاركون بأن هذا التطور سيصبح حجر الزاوية في علاقتهم مع الجماعات السلفية الأخرى التي ترفض المشاركة السياسية على أساس تفسير علماء الدين لبعض الآيات القرآنية.

إنّ عدم وجود هوية سياسية خاصة أو عدم القدرة على الطرح العلني لمثل هذه السياسة يُعدّ في كثير من الأحيان من التهم أو التحديات التي تواجهها الجماعات السلفية عند دخولها معترك السياسة. "كيف نجعل من الهوية السياسية واضحة؟ وكيف نعبّر عن الهوية السياسية للحزب، مع الحفاظ على العلاقة مع الحركات الأخرى التي يختلف معها الحزب؟" كانا سؤالين في مركز المناقشات التي دارت في الورشة. وقد عكست مداخلات المشاركين تجاربهم السياسية المختلفة في ظل ديناميات ما بعد الانتفاضة في بلدان مختلفة ولكن السؤال الأساسي المشترك في النقاش كان: "أين نرسم الخط الفاصل بين الإسلام كدين والسياسة باعتبارها مجموعة من القواعد المشتركة والمتفق عليها لتحقيق هدف سياسي؟". وكان هناك إجماع بين المشاركين عن الخلط القائم في الأدوار بين الداعية والسياسي. وبحسب المشاركين، يؤثر مثل هذا الارتباك على سلوك الحزب على الصعيد الداخلي وعلى المستوى الخارجي. أما داخليا فيؤدي إلى الخلط بين الأدوار أو حتى لعدم وجود هيكل تنظيمي داخل الحزب، لاسيما في ما يتعلق بصنع القرار وأثر ذلك على الإدارة الديمقراطية الداخلية لشوون الحزب. أمّا خارجيا، فيطمس هذا الأمر الهوية السياسية للحزب وعلاقته بالحركات الأخرى، وذلك لأن رسالة الحزب لا تبدو ناتجة عن مناقشات سياسية منسقة داخل هياكل الحزب وإنما تصدر عن القيادة العليا للجماعة والتي غالبا ما تخلط الوعظ الديني بالاتصال السياسي.

ودرس المشاركون أيضا عملية بلورة الهوية السياسية مع الحفاظ على العلاقة مع الحركات الأخرى التي يختلف معها الحزب. ووفقا لأحد المشاركين المصريين يتطلب الأمر العناصر الآتية: 1 - الالتزام بقبول قواعد اللعبة السياسية، حتى من قِبل أولئك الذين لا يتفقون مع قناعات الحزب، 2 - نبذ العنف عند التعامل مع الغير، 3 - احترام نتائج الانتخابات، 4 - رفض احتكار السلطة، وأخيرا 5 - توضيح الموقف تجاه الغير. وبالنسبة لأحد المشاركين، "تعد الأفعال السياسية رسالة أقوى من الكلمات"، لذلك قرر حزبهم تقديم مقعدين في اللجنة الانتخابية الدستورية إلى الجماعات المدنية غير الإسلامية، وذلك من أجل تعزيز مشاركة الشباب وبناء الثقة. وقد اتخذ نفس الحزب المصري مبادرة للتوسط بين الأحزاب السياسية والرئاسة وكذلك للعمل على تعزيز المواطنة من خلال التوسط بين المسلمين والأقباط. وأوضحت مجموعتان مشاركتان من ليبيا بأنهما أنشأتا لجانا للاتصال بين الأحزاب من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الانتقالية الرئيسية.

وقد حدد المشاركون خطرا آخر يتمثل في "الوقوع في فخ التضامن الأيديولوجي التلقائي مع الجماعات السياسية من الطيف الأيديولوجي نفسه". ويعتبر الاستقطاب المترتب عن دعوة العلمانيين في مصر إلى مواد فوق-دستورية والتي أدت بجميع الأحزاب الإسلامية إلى الوقوف إلى جانب حكومة الإخوان المسلمين مثالا على هذا التضامن الأيديولوجي التلقائي. فقد يؤدي تضامن النظراء إلى توجيه رسالة خاطئة، بمعنى أن التحالفات التي تستند فقط على التضامن الأيديولوجي/الديني

11 أغلبها في الظل بسبب سياسة النظام القديم تجاه هذه الحركات.

قد تطمس الهوية السياسية الخاصة للحزب. ولذلك يتمثل التحدي في تحقيق التوازن بين المبادئ والبراغماتية، يضيف أحد المشاركين.

بينما ينبغي للأطراف السلفية، داخليا، أن تتخلى عن منطق طائفة النظراء واعتناق منطق الدولة القومية والمؤسسات، لا يزال عليها الرد على بعض التحديات التي يفرضها دخولها في السياسة. كما حدد مشاركون آخرون تحديات إضافية أخرى على مستوى أكثر حيوية: نقص التفكير حول القضايا الأساسية المختلفة. على سبيل المثال، ينبغي أن تحظى علاقة الجماعات السلفية بالديمقراطية بدراسة أعمق. هل يمكنها تقبل العملية الديمقراطية وأدواتها بالموازاة مع رفض نظامها الأساسي؟ ما هو تعريف السلفيين للدولة؟ أيتعلق الأمر بقبول تنوع المجتمع أو فرض نموذجهم؟ كيف يمكن للإسلاميين تطوير نموذج اقتصادي يعتمد على القيم ويكون مستقلا عن العولمة؟ لقد خلص أحد المشاركين بالقول أن هناك نقص كبير في الفكر الإسلامي حول المشاركة السياسية.

على المستوى الهيكلي، قدمت الأطراف السلفية المشاركة مختلف المبادئ التوجيهية والمعايير الجاري تنفيذها داخليا. وقد كانت المساهمة المصرية الأكثر تحديدا وخصوصية. ذلك أنها تتألف من العناصر الآتية: اعتماد مبدأ الشورى في صنع القرار، والعدالة داخل الحزب، واعتماد الكفاءة كمعيار للانتخابات الداخلية للحزب أو للانتخابات العامة، والمساءلة. وكان تشجيع الشباب على تقلد مناصب قيادية داخل الحزب مع التخلي عن الاعتماد بشكل مكثف على الدعاة والمشايخ الدينيين كمرشحين للانتخابات من بين التدابير الأخرى التي ذكرها أحد المشاركين المصريين. وشدد أحد المشاركين الليبيين على ضرورة تنفيذ سيادة القانون بعد عقود من غياب المؤسسات، مُصرًّا على تأسيس التقاليد المؤسسية داخل الحزب كأولوية قصوى.

4. تجارب السلفيين في بناء التحالفات

نظرا لتفاوت درجات المشاركة السياسية بين الأحزاب السياسية السلفية، تتنوع ديناميات بناء التحالفات في المنطقة. فبينما انتُخِبت بعض الأحزاب في البرلمانات وحصلت الآن على عدد كبير من المقاعد، تظل أحزاب أخرى تشكل جزءًا من مجموعة الأقليات أو انضمت إلى تحالفات مع الأحزاب السياسية الدينية غير السلفية الأخرى.12 لكن، بشكل عام، حتى الحركات السلفية الموجودة في الميدان والتي لم تنشئ أحزابا سياسية بعد، تتفاعل مع عملية بناء التحالفات من خلال تقديم الدعم للأطراف السلفية الموجودة أو للأحزاب الإسلامية غير السلفية.

تمّ خلال ورشة العمل تبادل الخبرات الإقليمية واستعراض مشاريع التحالف بين الأحزاب على المستوى القطري وأثريت المناقشات بالدروس المستفادة من عمليات بناء التحالفات. عموما، عكست المناقشات حول هذا الموضوع عملية ذات اتجاهين: قامت الحركات التي لا تنتظم في إطار أحزاب سياسية بانتقادات داخلية بناءة مع مراعاة التحديات العملية لبناء التحالفات في ضوء تجارب الأحزاب السياسية السلفية الممثلة. كما تمّت الإشارة أيضا إلى بعض الأمثلة من عمليات بناء التحالفات.

ناقش أحد المشاركين التونسيين تجربتي تحالف، شملت التجربة الأولى أربع أحزاب أخرى ولم تنجح، أما الثانية فتضمنت ثلاثة أحزاب أخرى ولم تدم طويلا. ورُفضت دعوة للانضمام إلى تحالف ثالث يتألف من الأحزاب الإسلامية، ويرجع ذلك إلى وجود حزب شيعي ضمنه. في ليبيا، أنشأ أحد الأحزاب لجنة تنسيق من أجل الربط بين الأحزاب السياسية المتقاربة أيديولوجيا. وكان الهدف من ذلك تأسيس قوة مضادة للموازنة داخل البرلمان المقبل مع الأحزاب الأبعد نسبيا بعد انضمام أعضاء لجنة التنسيق للقوى وبعد إعداد أرضية مشتركة. وأوضح أحد المشاركين الليبيين أن حزبه شكل كتلة انتخابية داخل المؤتمر الوطني العام. ويروي مشاركان اثنان من بلدين مختلفين تجارب لجماعات إسلامية أخرى دخلت في مشاريع تحالف مع أحزاب يسارية أو ليبرالية ولكنها فشلت.13 في اليمن، أوضح ممثل حزب مشارك بأنهم كانوا يعملون مع جميع الجهات الفاعلة السلفية وغير السلفية من أجل تقديم رؤية "محايدة" للمجموعة بشأن الحوار تكون "غير منحازة للحكومة، ولا للمعارضة، وإنما للشعب". وشدد على أن استراتيجية بناء تحالف جماعي مثل هذا ليست بأيديولوجية ويمكن أن تتم مع الأحزاب من مختلف الأطياف السياسية، حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

وبعد التمعن في الدروس المستفادة من تجارب التحالفات في الماضي، اتفق المشاركون على أن التحالف الناجح يجب أن يتضح

12 التحق حزب الأمة الوسط وحزب الرسالة في ليبيا مثلا بتحالف الوفاء للشهداء داخل المؤتمر الوطني العام.

13 هذا المثال أدى بأحد المشاركين المصريين إلى إثارة مسألة ما إذا كان التحالف مع أحزاب غير إسلامية مقبول في الإسلام. وردّ مشارك آخر مشددا على أن ضعف فكر الإسلام السياسي حول هذه المواضيع له أثر سلبي على مسارات بناء التحالفات.

من البداية فيما إذا كان مشروعا جزئيا/تكتيكيا أو استراتيجيا. وينبغي هيكلة التحالف حول هوية واضحة (الاسم، الزعيم، البيان)، وكتلة برلمانية مع متحدث واحد باسم المشروع عند تمرير تشريع موحد أو التصويت على جدول أعمال لضمان مأسسة التحالف واستدامته بدلا من شخصنته. ومع ذلك، كان بعض المشاركين أكثر تشاؤما بخصوص عمليات بناء التحالفات، حيث قال أحدهم: "لا يمكن للضعيف أن يبني تحالفا"، في حين قال آخر بأن العملية السياسية الجديدة التي لا تزال في مرحلتها المبكرة والاستقطاب الشديد بين الإسلاميين والليبراليين تشكل عوائق أمام إنشاء التحالفات.

5. كيفية التعامل مع تحديات الحياة السياسية

التعامل مع "الآخر القريب"

تواجه الجماعات السلفية تحديات متشعبة عند الدخول في الحياة السياسية. يمكن لهذه التحديات، حسب البلد، أن تمتد من التقييدات الموضوعة عند تشكيل الأحزاب السياسية إلى التعامل مع الآخر القريب. ويمكن لهذا الأخير أن يكون: 1) مجموعات سلفية أخرى تشارك سياسيا، أو 2) السلفيون الذين لا يشاركون مباشرة في اللعبة السياسية، لكنهم يشكلون "خزانا" انتخابيا، أو 3) السلفيون الذين يرفضون المشاركة السياسية.

في أعقاب "الربيع العربي"، أصبح تشكيل الأحزاب السياسية ذات المرجعية السلفية أسهل في مصر وليبيا (عشرة أحزاب سلفية) إلا أنها تبقى ممنوعة في المغرب. أمّا في موريتانيا، فتبقى الوضعية غامضة. ففي حين أن الحكومة الموريتانية لم تعارض بعد إنشاء حزب سلفي رسميا مثلما هو الحال في المغرب، إلا أن الأمر ليس بالسهولة ذاتها في اليمن التي شهدت إنشاء أول حزب سلفي العام الماضي، 2012. وفي تونس، حيث كانت الأحزاب الإسلامية محظورة في عهد نظام بن علي، تم تخفيف القيود على تشكيل الأحزاب في ظلّ حكومة باجي قايد السبسي باستثناء الأحزاب السلفية. ولم تتمكن الأحزاب السلفية من التسجيل القانوني إلا بعد سقوط حكومة السبسي.

وقد تبادل المشاركون في الورشة بوجه خاص تحليلا مشتركا فيما يخصّ التعامل مع "الآخر القريب". وباستثناء الجانب القانوني، خضعت المشاركة السياسية إلى نقاش مكثف داخل المدرسة الفكرية السلفية، لاسيما عندما قاد الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق إنشاء أول حزب سلفي في الكويت. ويتم هذا التحليل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، ينبغي على السلفيين الذين يرغبون في المشاركة في العملية السياسية التعامل مع الآراء المعارضة داخل إطارهم الخاص، بما أن العديد من العلماء والمرجعيات الدينية يشككون في جواز الدخول في السياسية دينيا بينما يرضون قاعدتهم الجماهيرية. أمّا على المستوى الخارجي، فيولّد الانقسام بين الجماعات السلفية التي تقبل بالمشاركة السلفية وتلك التي ترفضها إشكالا للأحزاب السلفية أمام التعبئة، ليس مع قاعدتهم الجماهيرية فحسب بل مع الساكنة قاطبة. بالفعل، يبدو أن لرفض بعض الجماعات السلفية المشاركة في العمل السياسي انعكاس سلبي على الجماعات السلفية مما يصعب عليها توسيع قواعدها الانتخابية. وفي مثل هذه الوضعية، ينبغي الخوض في حوار مع علماء الدين ذوي النفوذ المعارضين للمشاركة السياسية من خلال عدة طرق[14].

يرى عالم دين مغربي مشارك أنّ الخلاف بين السلفيين أمر مألوف وينبغي تركيز الجهود على ميثاق مشترك ينص على حد أدنى من التوافق. وقد عرضت مجموعتان مشاركتان العمل الذي قامتا به للترويج للمرجعيات الدينية المحلية والعمل الذي تقومان به في أوساط السلفيين الذين، إلى غاية التغيير السياسي الأخير في المنطقة، لم يكونوا على اتصال سوى مع علماء دين من بلدان عربية بعيدة.

التعامل مع "الآخر الأكثر بعدًا"

لعل أبرز انتقاد يوجه من قبل المحللين السياسيين والعلمانيين للإسلاميين يتمثل في اتهام الأحزاب الإسلامية بشكل عام والجماعات السلفية بشكل خاص بالإخفاق في معالجة توجيه خطابهم السياسي لجمهور أوسع. فضلا عن ذلك، يشير هذا الانتقاد إلى الطابع الحاد الميال إلى المواجهة والاستقطاب الذي يتميز به الخطاب السلفي عند التفاعل مع "الآخر الأكثر بعدا". ولا يقتصر هذا الاستقطاب على الخطاب فقط بل يمتد إلى المبادرات السياسية للتيار أو حتى لأعمال الخير التي ينبغي أن توجه لعامة الشعب متجاوزة بذلك معاقل الحزب ودوائره الانتخابية. لقد كان التفكير خلال الورشة في التعامل مع "الآخر الأكثر بعدا" يهدف إلى بناء جسور مع هذا الأخير قصد تبديد الاستقطاب السياسي من خلال التعاون والحوار والحلول الوسطى من أجل الصالح العام.

14 مثلا، تعتبر النقاشات العامة والمؤتمرات والنشر والتوزيع الواسع للأعمال المرجعية التي يقوم بها العلماء الذين يدافعون عن المشاركة السياسية أدوات ينبغي استعمالها.

يمكن تحديد ثلاث فئات يُعتبر التواصل معها من التحديات التي تواجه السلفيين: 1) الساكنة العامة من غير السلفيين الذين تريد الأحزاب السلفية الاستفادة منهم، 2) الأحزاب السياسية الأخرى، خاصة المنافسون السياسيون من علمانيين ولبراليين ويساريين وحتى إخوان مسلمين، و3) الجماعات العنيفة ذات المرجعية السلفية.

وقد اتضح خلال الورشة بأن أغلب السلفيين كانوا مدركين للانتقاد الرئيسي الذي يوجه للإسلام السياسي، ألا وهو الخطاب الفضفاض والعام، مع غياب برنامج اجتماعي واقتصادي واضح والذهنية الطائفية في التعامل مع الناس بشكل عام عوضا عن تبني مفهوم ديموقراطي للمواطنة. بالفعل، فإنّ عرض الحلول مثل التركيز على خطاب يتحدث عن الخدمات والبرامج الاجتماعية عوضا عن الدعوة، علاوة على ضرورة الانخراط في العمل غير السياسي من خلال الأعمال الخيرية، عكس هذا الوعي[15].

وقد اتفق المشاركون أيضا (بدرجات مختلفة) على أهمية مفهوم المواطنة والاستراتيجية السياسية. وقد نصح أحد المشاركين المغربيين المجموعات السلفية بالبدء أولا بالمجالس المحلية والجهوية، في حين ركز مشارك موريتاني على أنه ينبغي للخطاب العام أن يركز على الأمة، بما في ذلك الأقباط والعلمانيين، إلخ، وألا يقتصر على السلفيين فقط. وقد ركز مشارك يمني على هذه النقطة الأخيرة إذ ختم بقوله أنّ: "هذا هو السبب الذي جعل من حزبنا يسمى وطنيا وليس سلفيا".

فيما يتعلق بالتعامل مع الأحزاب السياسية الأخرى، اتفق المشاركون على احترام قواعد العملية الديمقراطية ووضع خطوط حمراء كشروط أساسية للاستقرار السياسي. ويمكن للحوار والبراغماتية أن تساعد في بناء جسور بين جميع الفاعلين السياسيين. وقد أشار أحد المشاركين إلى مبادرة حزبه للعمل مع حزب علماني في البرلمان. وأشار ممثّل حزب تونسي إلى أنه اتصل بشخصيات متقاعدة من النظام السابق من أجل إقناعها بالعودة للسياسة والاضطلاع بدورها في الانتقال.

واتفق جميع المشاركين على أن رفض المشاركة السياسية من قبل بعض السلفيين يشكل مصدر قلق للأحزاب السياسية السلفية. وفي رأيهم، فإن رهان الدولة العميقة والغرب (فرنسا في تونس والولايات المتحدة الأمريكية في مصر) على إرهاق الحكومات الإسلامية قد يودي بالمقابل إلى إخفاق المشاركة السياسية الإسلامية وهو ما يوفر للجهاديين فرصة غير متوقعة. وقد شاطر بعض المشاركين تجربتهم (بالإضافة إلى الأبحاث، المراجعات، والنقاشات العامة) في التعامل مع الجماعات العنيفة ذات المرجعية السلفية. وقد ناقش مشارك من تونس بوجه خاص كيف تواصلوا مع شيخ مرجع لإحدى الجماعات العنيفة قصد إقناعه بدخول جماعته إلى العمل السياسي. ورغم أن هذا الطرح لم ينجح إلا أن الحزب توجه إلى شباب هذه الجماعة السلفية ونجح نسبيا في ذلك. كما أشار أحد الأطراف المشاركة من مصر إلى محاولته الوساطة في ليبيا.

فيما يتعلق بالتعامل مع الجهاديين، "هناك قطاع من السلفيين يراقب عن كثب ما ستسفر عنه المشاركة السياسية للسلفيين"، يقول أحد المشاركين. "إن تحقق الأهداف والحفاظ على الالتزام الأخلاقي سيدفع بالتيار الجهادي لدخول المعترك السياسي"، يردف مشارك آخر. ولعل إحدى النتائج الملموسة لهذه المقاربة كانت تغير موقف المعتقلين السلفيين في المغرب على إثر جهود حزب العدالة والتنمية في الدفاع عن حقوق المعتقلين السلفيين بعد هجوم مراكش 2003 وتغير مواقف المعتقلين من المشاركة السياسية. كما ختم مشارك من مصر بقوله أنّ: "الديمقراطية والتداول على السلطة هما أمل المنطقة" في التطور.

6. كيف تنظر الجماعات غير السلفية في المنطقة للمشاركة السياسية السلفية

لقد كان أحد الأهداف الرئيسية للورشة هو تقاسم الفهم وتبادل الممارسات الفضلى في مجال المشاركة السياسية. وتوخى الخبراء السياسيون المستقلون والأكاديميون والجماعات السلفية خوض نقاش حول: 1) تحديات المشاركة السياسية من منظور أحزاب وتوجهات أخرى، 2) المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تعيها الأحزاب السلفية، 3) تحسيس الوعي السلفي بهذه المسائل، وأخيرا، 4) تحديد طرق التعامل مع القضايا المجتمعية المتشعبة والمعقدة.

لخّص ثلاثة مشاركين خارجيين من مصر وتونس والمغرب تحديات الخلط المستمر لدى السلفيين بين الدين والسياسة في الخطاب والسلوك السياسي. ووفقا لهم، فإن الأحزاب السلفية لم تحسم بعد مسألة ثنائية الأمة/الدولة القومية في وثائقها الأيديولوجية التأسيسية وكذا قضية هوية الحزب على المستوى المفاهيمي. أمّا تنظيميا، فلم تُضفِ الأحزاب السلفية، في غالبيتها، الطابع المؤسسي على العلاقة بين قاعدة الحزب وقيادته ولا على آليات صنع القرار داخل الحزب. وعلاوة على ذلك، وعلى

15 تم التأكيد على أن تقديم الخدمة للناس كفضيلة وواجب ديني حجة أخرى للتعامل مع الأحزاب الأكثر بعدا.

الرغم من القاعدة الشعبية الكبيرة لبعض الأحزاب السلفية، خاصة في مصر، لم يثبت حتى الآن أن أتباع الحزب مقتنعون بالمثل والمفاهيم الأيديولوجية للحزب. وقد ترددت هذه النقطة الأخيرة في جزء منها، من قبل أحد المشاركين الذي ذكر أن التوقعات التي تنتظرها القاعدة الشعبية للتيار السلفي في بلاده تتجاوز القدرات التنظيمية للحزب. وأخيرا، قيل أن التعامل مع القوى السياسية الدولية يشكل أيضا تحديا إضافيا للتحديات التي يواجهها السلفيون في عالم بات اليوم متعدد الأقطاب.

كما أوعز خبير خارجي من مصر إلى السلفيين لكي يركزوا على القضايا الكبرى عوضا عن القضايا الثانوية خلال مرحلة الانتقال الديموقراطي، وفقا لانتفاضة سياسية تصاعدية أو تغيير ثوري. وأردف يقول بأن المواجهة السياسية حول قضايا من قبيل الهوية تؤدي إلى تعميق الصدع المجتمعي، وهو ما قد يهدد الانسجام والسلام الاجتماعيين. كما أضاف بأنه قد يصبح ضارا ليس فقط على الإسلام السياسي بل أيضا على العقيدة الإسلامية في حد ذاتها. "لا يمكن بناء الهوية بالقوانين والمراسيم، وإلا أصبحت مصطنعة"، يقول الخبير.

في حين أن قضية الهوية أثارت نقاشا محتدما بين المشاركين، إلا أن أحد المشاركين الليبيين ردّ بقوله أنّ: "الهوية لا تبنى بالقوانين ولكنها تصان بالقوانين الدستورية والمراسيم". أما مشارك آخر من تونس فقد قال بأنّ: "الهوية في خطر"، وتساءل مشارك آخر مستنكرا: "هل نترك للعلمانيين مسألة تحديد الهوية المجتمعية؟".

وحذر خبير من تونس المشاركين السلفيين من أن معارك المرحلة السياسية المقبلة ستتركز على القضايا الآتية: أولا، العدالة الاجتماعية التي تتجاوز التزويد بالغذاء ووسائل العيش البسيطة؛ وثانيا، الأمن الذي ينطوي على الخطورة المحتملة للعودة إلى الدولة البوليسية. كما حذر من أن: "الدولة العميقة ماضية بخطى كبيرة والانتقال السياسي يسير بخطى متثاقلة. إن الاخفاق في الابحار بسفينة الانتقال السياسي بأمان سيؤدي إما إلى عودة الدكتاتورية أو الانجرار إلى حرب أهلية". وقد لقيت هذه التوصية صداها عند مشارك من مصر إذ صرح بأن: "صون الحريات ينبغي أن يشكل أولوية المرحلة الانتقالية وما بعدها، من أجل سد الذرائع أمام العودة إلى الدكتاتورية". وردد مشارك ليبي التحذير مذكرا جميع المشاركين بعدم نسيان حقيقة أن الانتفاضات الشعبية لم يقدها الإسلاميون فقط بل قادتها جميع شرائح المجتمع. وعليه، ينبغي على الجماعات السلفية أن تركز على بناء الدولة وليس على التنافس الحزبي خلال هذه المرحلة الحساسة. وعليها أن تركز على تصميم آليات تضمن الحرية للجميع. كما ينبغي أن يشكل بناء التحالفات من أجل العمل المشترك مع جميع الفاعلين السياسيين قرارا استراتيجيا وليس مجرد فعل ديموقراطي ينم عن البراغماتية لإظهار التسامح تجاه "الآخر الأكثر بعدا". ومنح خبير مغربي أربعة سبل ينبغي تباحثها: أولا، الاتفاق على حقيقة أن الدولة المدنية لا تتعارض مع الإسلام. ثانيا، على الانتخابات أن تضمن التداول على السلطة. ثالثا، الإقرار بمواطنة المرأة داخل الإطار الثقافي للإسلام، في إطار الانتقال التدريجي للمواطنة الكاملة. وأخيرا، بناء تحالفات استراتيجية مع "الآخر الأكثر بعدا".

وأخيرا، أثارت قضايا الهوية والحرية ووضعية المرأة والأقليات مواقف مختلفة لدى المشاركين السلفيين. على سبيل المثال، طرح مشارك تونسي السؤال الآتي: "هل علينا أن نقبل بالمس بالمقدسات باسم الحرية؟" وخلص مشارك مغربي آخر إلى أنه: "عوضا عن فرض شروط مسبقة للمشاركة السياسية على السلفيين في قضايا تتعلق بشكل الدولة، والمرأة، والحريات، إلخ، ينبغي البحث عن اتفاق أدنى، وهو نبذ العنف".

7. نظرة المشاركين الغربيين لمشاركة السلفيين سياسيا

انعقدت الجولة الثانية من النقاش بين الجماعات السلفية ومشاركين من بلدان غربية على خلفية العروض التي قدمها ثلاثة مشاركين من الولايات المتحدة الأمريكية وايرلندا الشمالية. وطرح المشاركون الثلاثة تجاربهم الشخصية وتجارب أحزابهم السياسية في الانتقال من الخطاب الديني إلى الانخراط في السياسة. وركزت العروض على التحديات التي واجهوها على المستوى الشخصي، أو تلك التي واجهتها أحزابهم في المشاركة في الحياة السياسية بينما كانت تحاول الحفاظ على هويتها كأحزاب سياسية مسيحية. وذكر المتدخلون تجارب عملية في تمرير تشريعات في الكونجرس/البرلمان، أو في بناء تحالفات مع الأحزاب المنافسة.

وعودة منه إلى الطريقة التي انتخب بها، أوضح عضو سابق في الكونجرس بأنه قام بتكييف خطابه وعالج احتياجات الناس، والتقى بكل الجماعات، "حتى من كانوا يرفضون الساسة ذوي التوجه الديني". وبعد انتخابه، كان من المهم بالنسبة له فهم لماذا انتخب لصالحه أولئك الذين يرفضون الأحزاب الدينية عادة. وقد ألح على أهمية التواصل المستمر مع الدوائر الانتخابية من خلال اللقاءات بدور البلدية، والاتصالات الهاتفية والردود الخطية للبقاء على اتصال وإبداء الاستعداد والإرادة في الإصغاء.

كما سبقت الإشارة إليه، بالنسبة للسلفيين، يعتبر تمرير التشريعات في الكونجرس على درجة والتحدي ويتطلّب جهدًا معتبرًا، ذلك لأنه يستوجب العمل على جبهتين في آن واحد: داخل الحزب الذي ينتمي إليه عضو الكونغرس، فهناك حاجة إلى "إقناع المتطرفين داخل الحزب" وعلى المستوى الخارجي، أي الوصول إلى الحزب المنافس[16] ، الذي يعتبر التعاون معه مفتاحًا لتمرير أي تشريع. وعمليا، يتطلّب ذلك "تحويل الخطاب داخل الحزب من الإيديولوجيا إلى العملية السياسية". بعد تحقيق ذلك، على الجهود أن تتجه نحو قيادة الحزب المنافس بغية "الوصول إلى أرضية وسط". وإذا لم ينجح ذلك، أوصى عضو الكونغرس السابق بالعمل مع أعضاء الكونجرس للدفع بتبني الأجندات من خلال العلاقات الشخصية".

إن أحد شراك السياسة الدينية هي السماح "للحسابات السياسية بالوقوف في طريق التشريعات"، أو تعطيل "التشريع الجيد بسبب الإصرار على التشريع الأحسن " شرح عضو الكونجرس الأمريكي. ثمّ أوصى ببناء علاقات مع وسائل الإعلام لمواجهة الدعاية والحفاظ على الاتساق والالتزام بالأخلاقيات في التعامل مع القاعدة الانتخابية. وخلص إلى القول بأن الجمعيات الخيرية بدأت في العمل في دائرته الانتخابية ببطء ولكن تدريجيا " بسبب وجود عضو كونجرس ذي توجه ديني".

وقال عضو ببرلمان إيرلندا الشمالية بأن دخول جماعته للسياسة لم يطبعه "حافز ديني، بل لأنهم أرادوا المساهمة في بناء المجتمع من خلال القيم الجوهرية". وقد هيمنت نفس القضايا المهيمنة على النقاش السياسي والمجتمعي في العالم العربي الآن على الشأن العام في الغرب قبل سنوات. ولا تزال القضايا المرتبطة بحقوق الانسان مثل الإجهاض وزواج المثليين تقسّم المجتمع الغربي اليوم، يؤكد النائب البرلماني. ويتمثل التحدي في إيجاد توازن بين القيم الجوهرية والسياسة. وتتمثل الإجابة بحسبه في بناء التحالفات عبر البراغماتية. وينبغي على الجماعات الدينية التي تحرص على أهمية القيم الجوهرية والحفاظ على الأخلاق في المجتمع أن تفهم بأنها: "إن لم تكن في الحكومة فلا يمكنها لا الحفاظ على القيم الجوهرية ولا التأثير على البرامج السياسية"، يضيف العضو بالبرلمان. كما ألحّ هذا الأخير على أن الأحزاب الدينية عليها أن تحدد القيم الجوهرية الأساسية التي تريد الحفاظ عليها في القوانين والسياسات". وخلص أخيرا إلى السؤال: "ما ستكون تركِتُكم، المعتقد/الإيمان أو البرامج الاجتماعية وبناء المجتمع؟" وفيما يتعلق بتجربته السياسية الخاصة، أوصى المشاركين بالعمل مع الهياكل المحلية في الميدان، وبإنجاز مشاريع طويلة المدى من القاعدة إلى الأعلى، والعمل على تنظيم الحزب، وصياغة رسالة وخطاب للحزب يكونان واضحين، وكذا امتلاك مهارات التواصل مع الإعلام.

8. أنشطة الأفواج المصغرة

إنّ الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين ميزة مشتركة للانتقال السياسي في المنطقة العربية. وقد أثير هذا الموضوع باستمرار من قبل مختلف الأحزاب والحركات خلال الورشة. وكان هناك إجماع قوي على كون الاستقطاب الحاد قد يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية والسياسية، التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى الدكتاتورية كما أُشير إليه سابقا. وأجرى المشاركون أنشطة عصف ذهني في أفواج مصغرة قطرية من أجل فحص مبادرات بناء التحالفات والجسور الممدودة لبناء الثقة مع الأحزاب والحركات السياسية العلمانية.

وفحصت أنشطة العصف الذهني الدرجات المتفاوتة للاستقطاب في مختلف البلدان بالموازاة مع تحديد الوزن السياسي لكل مجموعة سلفية. وكمثال، نوقشت مبادرة الوساطة التي تقدم بها حزب النور بين جبهة الإنقاذ الوطني والحكومة. وقد اختلف المشاركون حول مبادرة حزب النور. ففي حين أبدى بعض المشاركين تفهّمًا للمبادرة، أظهر مشاركون آخرون شكوكًا بخصوص توقيتها. وفي مصر، أين تمّ تحديد الاستقطاب على أنه الأعلى في المنطقة، تحدث مشاركون عن عدد من مبادرات التحالف مع شركاء علمانيين أو غير إسلاميين. وقد نقل أحد الأحزاب مبادرته للجلوس مع ضباط الأمن والخبراء لتنسيق الجهود من أجل التخفيف من التردي الأمني والعنف. وعرض حزب مصري آخر تجربته في تحالف من 16 عضوا تضم أحزابا لبرالية بالإضافة للإخوان المسلمين. وقد أطلق الحزب نفسه "مبادرة الحلم المصري" الهادفة إلى العمل المشترك حول القضايا الاقتصادية، مثل مشروع الطاقة مع شركاء من مختلف الخلفيات الأيديولوجية. وقال حزب ثالث بأنه بصدد إطلاق نداء من أجل هدنة سياسية مدتها عام[17].

16 جرت العادة في الولايات المتحدة أن يجري التنافس داخل الكونغرس بين حزبين رئيسيين هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

17 كان من المثير للاهتمام معرفة أنها المرة الأولى بالنسبة للمشاركين المصريين أن جلست الأحزاب السلفية كفريق وقامت بالتفكير في فرص بناء تحالفات مع الجماعات العلمانية.

وفي موريتانيا حيث الاستقطاب أقل بكثير مما هو عليه في مصر، تمّ التركيز على بناء الثقة. وقد تم بذل هذا الجهد من خلال المشاركة النشطة لجمعية خيرية سلفية في أنشطة المجتمع المدني. واشتمل ذلك على التعاون مع دور البلديات والمستشفيات في تنسيق توزيع المساعدات الإنسانية وتنظيم الورش التكوينية للصحفيين بالتعاون بين جمعية سلفية ونقابة الصحفيين.

وفي المغرب، قال عالم دين مشارك بأنه دعا إلى مبادرة للحوار مع العلمانيين إلا أنه لقي دعما ضئيلا جدا. وتحدث مشارك آخر عن مبادرة بناء تحالف بين حزبي وبين أيديولوجي لمعالجة قضية الاعتقال التعسفي للسلفيين في المغرب.

وقال مشاركون بأن الاستقطاب في ليبيا ذو أساس سياسي أكثر منه أيديولوجي، بما أن التحالف بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية يتجلّى بخصوص مسألة العزل السياسي. وعلى نقيض ذلك، يعتبر الاستقطاب في تونس حادا جدا حيث تتجسد أشهر أوجه الاتصال بين الاسلاميين والعلمانيين في المناظرات التلفزيونية بين ممثلي المعسكرين. غير أن أحد المشاركين من مصر نصح بعدم التوجه إلى المناظرات التلفزيونية التي تؤجج الاستقطاب والشقاق، وأوصى بتبني آليات الحوار التي تبني الثقة بدلا من ذلك.

9. ترقية السلام

اختتمت الورشة بالقيام بأنشطة في أفواج مصغرة تهدف إلى مناقشة مبادرات ترقية السلام في المنطقة العربية والساحل الصحراوي. وبينت مختلف الأحزاب والحركات السلفية كيف يمكن وضع العلاقات الإقليمية في خدمة ترقية السلم. وحسب المشاركين، فإن ترقية السلام مغروسة في العقيدة السلفية بالنظر إلى أنشطتها الخيرية وجهودها الدعوية.

اقترح المشاركون فيما يتعلق بمنطقة المغرب توزيع فرق الوساطة في شمال مالي وفي عدة مدن على الحدود التونسية الجزائرية والتونسية الليبية للتحاور مع الجماعات التي تلجأ إلى العنف. وفي مصر أين أصبحت المواجهات بين الطوائف ظاهرة متكررة، اقتُرح توزيع الوسطاء من الأزهر والكنيسة من أجل تبديد التوترات. وفي اليمن تحجج المشاركون بأن إحدى العوامل التي تؤجج التطرف تتمثل في اعتقال 5000 سجين بدون محاكمة خلال السنوات الخمس الماضية. وسيساهم تسريع عملية المحاكمة من أجل إدانة السجناء إن ثبت اتهامهم وإنزال العقوبات بهم أو الافراج عنهم إن كانوا بريئين من التهم، في تحقيق السلام في اليمن. كما تمت الإشارة إلى أن الهجمات الأمريكية بطائرات بدون طيار على الجنوب سيغذي الإحباط ويمنح تنظيم القاعدة أرضية خصبة للتجنيد كما هو الحال في محافظة أبين.

وعموما، سلّط المشاركون الضوء على الأهمية البالغة للأعمال الأكاديمية الدينية من أجل تصحيح المفاهيم المغلوطة التي تستعملها الجماعات العنيفة لتبرير العمل المسلح والعنف. وعرض مشارك من ليبيا مساهمة حزبه في هذا الجهد الأكاديمي عقب الهجمات على القنصلية الأمريكية ببنغازي، ودعا إلى الحاجة لإيجاد مؤسسة تروِّج للفكر الإسلامي المعتدل. كما قدَّم عالم دين مغربي مساعيه من خلال عرض موجز لكتابه حول حظر الهجمات المسلحة واستعمال المتفجرات ضد المدنيين.

وأوحى المشارك الأمريكي بأنه على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين العالمين الإسلامي والغربي إلا أن هنالك رغبة مشتركة لترقية السلام في المنطقة العربية والإسلامية. وعليه، يمكن عقد اجتماعات بين جماعات أمريكية وسلفية في البلاد عربية، وفي وقت لاحق بمدينة بواشنطن (مع شخصيات غير منتخبة وفي مرحلة لاحقة مع سياسيين منتخبين)، من أجل التفكير في ترقية السلام.

10. الخاتمة

وصلت الورشة إلى الخلاصات والتوصيات التالية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للتيار السلفي:

1— يؤثر خلط الأدوار بين الداعية والسياسي على سلوك الحزب وهويته السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخليا، يؤدي ذلك إلى فقدان للهيكل التنظيمي داخل الحزب. أما خارجيا، فيطمس الهوية السياسية للحزب وعلاقته مع حركات أخرى.

2— تستدعي بناء هوية سياسية خاصة من بين ما تستدعيه الالتزام بقواعد العملية السياسية ونبذ العنف في التعامل مع الغير واحترام نتائج الانتخابات ونبذ احتكار السلطة وأخيرا توضيح موقف الحزب من الغير.

3— تتمثل إحدى التحديات التنظيمية التي تواجهها الأحزاب السلفية في كون غالبيتها لم تضف الطابع المؤسسي على العلاقة بين قاعدة الحزب وقيادته ولا على آليات اتخاذ القرار داخل الحزب.

4— اتفق المشاركون على أن التعامل مع الأحزاب السياسية الأخرى واحترام قواعد العملية السياسية ووضع الخطوط الحمراء شروط مفتاحية للاستقرار السياسي.

5— يعتبر رفض المشاركة السياسية من قبل بعض السلفيين مصدر قلق للأحزاب السياسية السلفية.

6— حرصا على تفادي الاستقطاب الحاد الذي من شأنه أن يؤدي إلى العودة إلى الدكتاتورية يتعيّن على الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة التركيز على القضايا الكبرى عوضا عن القضايا الثانوية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال انتفاضة سياسية تصاعدية أو تغيير ثوري.

7— اتفق المشاركون على أن الدولة العميقة[18] ماضية بخطى كبيرة والانتقال السياسي يسير بخطى متثاقلة، وأن الإخفاق في الانتقال الديمقراطي بأمان سيؤدي إما إلى عودة الدكتاتورية أو الهبوط إلى هاوية الحرب الأهلية.

8— من الضروري التركيز على بناء الدولة وليس على التنافس الحزبي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي الحساسة.

9— ينبغي أن يشكل بناء التحالفات مع جميع الفاعلين السياسيين قرارا استراتيجيا وليس مجرد فعل براغماتي لإظهار التسامح مع "الآخر الأكثر بعدا".

10— يعتبر تمرير التشريعات في البرلمانات أو المجالس التأسيسية على درجة من التحدي ويتطلّب جهدًا معتبرًا. حيث تواجه الأحزاب الدينية تحدي تحويل الخطاب الإيديولوجي والمفاهيم النظرية العامة إلى مسار من السياسات العملية والتشريعات. ويتمثل التحدي في إحداث التوازن بين القيم الجوهرية والسياسية. فعلى الجماعات الدينية التي تهتم بالقيم الجوهرية وصون الأخلاق في المجتمع أن تفهم بأنها إن لم تكن في الحكومة فلا يمكنها صون القيم الجوهرية ولا التأثير على السياسات المنتهجة.

11— ينبغي على الأحزاب السياسية السلفية الجديدة أن تقوم بامتلاك الخبرة السياسية مع الهياكل المحلية في الميدان، وإنجاز المشاريع طويلة المدى من القاعدة إلى الأعلى، والعمل على تنظيم الحزب وصياغة رسالة وخطاب للحزب يكونان واضحين، وان يمتلكوا مهارات التواصل الإعلامي.

12— شرحت الأحزاب والحركات السلفية كيف يمكن لعلاقاتهم وعلاقات غيرهم الإقليمية أن توضع في خدمة ترقية السلام. كما سلطوا الضوء على الأهمية البالغة للعمل الأكاديمي الديني في تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة التي تستعملها الجماعات العنيفة لتبرير العمل المسلح والعنف.

18 انظر الهامش 8 أعلاه.